

نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي



معمل لإنتاج النحاس في شيلي؛ ويؤثر تراجع أسعار النحاس على الآفاق المتوقعة للبلدان الصاعدة والنامية المصدرة للسلع الأولية (الصورة: Radius Images/Corbis)

عدم اليقين وقوى أخرى معقدة تشكل عبئا على النمو العالمي

نشرة الصندوق الإلكترونية

٦ أكتوبر ٢٠١٥

- النمو العالمي محدود وغير متوازن، حيث يبلغ ٣,١% هذا العام، و ٣,٦% في ٢٠١٦ طبقا للتنبؤات الحالية
- النتائج متفاوتة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية والأسواق الصاعدة
- انخفاض أسعار السلع الأولية يشكل عبئا على البلدان المصدرة للسلع

يتنبأ آخر عدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بانخفاض النمو العالمي مقارنة بالعام الماضي، مع تحسن محدود في الاقتصادات المتقدمة وتباطؤ في الأسواق الصاعدة، وهو ما يرجع في الأساس إلى ضعف النشاط في بعض الاقتصادات الصاعدة الكبيرة والبلدان المصدرة للنفط.

قال السيد موريس أوبسنتفلد، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث بالصندوق إن "الهدف المأمول بتحقيق توسع عالمي قوي ومتزامن لا يزال بعيد المنال بعد مضي ست سنوات على خروج الاقتصاد العالمي من أوسع وأعمق ركود بعد الحرب العالمية الثانية."

وأضاف: "رغم الفروق الكبيرة بين الآفاق المتوقعة لمختلف البلدان، خرجت التنبؤات الجديدة بمعدلات نمو أقل قليلا على المدى القريب بالنسبة لكل البلدان على وجه العموم. وبالإضافة إلى ذلك، تبدو مخاطر التطورات السلبية التي تواجه الاقتصاد العالمي أكثر وضوحا مما كانت عليه منذ بضعة شهور."

وقد سجل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي نموا قدره ٣,٤% في العام الماضي، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل ٣,١% فقط هذا العام. وتشير التوقعات إلى تعافي النمو ليصل إلى ٣,٦% في العام القادم (انظر الجدول).

وقال السيد أوبسنتفلد إن هذه التنبؤات تعبر عن اقتصاد عالمي يقف على مفترق طرق بين ثلاث قوى مؤثرة على الأقل. القوة الأولى هي ما تمر به الصين من تحول اقتصادي - بعيدا عن التصدير - وما تشهده من تصنيع بقيادة الاستثمار، وزيادة في التركيز على الاستهلاك والخدمات؛ والقوة الثانية المرتبطة بالأولى هي تراجع أسعار السلع الأولية؛ أما الثالثة فهي الزيادة الوشيكة في أسعار الفائدة الأمريكية، مما قد ينشئ تداعيات عالمية ويزيد من مواطن عدم اليقين الحالية.

وفي هذه البيئة العالمية، مع مخاطر استمرار النمو المنخفض لفترة طويلة، يبرز تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ضرورة أن يعمل صناع السياسات على رفع معدلات النمو الفعلي والممكن.

الاقتصادات المتقدمة على مسار التعافي

من المتوقع أن يحقق النمو في الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً محدوداً ليصل إلى ٢% هذا العام وإلى ٢,٢% في العام القادم. وأهم أسباب التحسن الذي تحقق هذا العام هي القوة الإضافية التي اكتسبها التعافي المتواضع في منطقة اليورو وعودة النمو بمعدلات موجبة في اليابان، بدعم من تراجع أسعار النفط، والسياسة النقدية التيسيرية، وتحسن الأوضاع المالية، وكذلك انخفاض سعر العملة في بعض الحالات.

وبينما يُتوقع زيادة النمو في عام ٢٠١٦، وخاصة في أمريكا الشمالية، فلا تزال آفاق المدى المتوسط محدودة، مما يرجع إلى اقتران انخفاض الاستثمارات بالعوامل الديمغرافية غير المواتية ونمو الإنتاجية الضعيف.

نمو أبطأ في الاقتصادات الصاعدة والنامية

تتفاوت آفاق النمو في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب اختلاف البلدان والمناطق. ولكن الآفاق في عام ٢٠١٥ تبدو متراجعة بشكل عام، مع توقعات بانخفاض النمو لهذه الاقتصادات كمجموعة من ٤,٦% في عام ٢٠١٤ إلى ٤% في ٢٠١٥.

ويأتي تباطؤ النمو للعام الخامس على التوالي انعكاساً لمجموعة من العوامل: تراجع النمو في البلدان المصدرة للنفط، وتباطؤ النشاط في [الصين](#) مع اعتماد أقل على الاستثمارات كثيفة الاستخدام للسلع الأولية، وعملية التصحيح التي أعقبت فترات الرواج الائتماني والاستثماري، وضعف الآفاق المتوقعة للبلدان المصدرة لسلع أولية أخرى، بما في ذلك أمريكا اللاتينية، عقب انخفاض أسعار التصدير لديها. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التوترات الجغرافية-السياسية كبيرة والصراع الأهلي محتدم في عدد من البلدان، مع ما ينجم عن ذلك من تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة.

ويلاحظ أن الظروف الخارجية تزداد صعوبة بالنسبة لمعظم الاقتصادات الصاعدة. وقد ساهم بالفعل الارتفاع المتوقع في أسعار الفائدة الأمريكية وزيادة قوة الدولار في ارتفاع تكاليف التمويل بالنسبة لبعض المقترضين، بما في ذلك الاقتصادات الصاعدة والنامية. وبينما يماشى تباطؤ النمو في الصين حتى الآن مع التنبؤات الراهنة، فإن التداعيات العابرة للحدود تبدو أكبر مما كان متوقعا، بما في ذلك التداعيات التي تنتقل عن طريق انخفاض أسعار السلع الأولية وتراجع الواردات.

وبالتالي، لا يعكس تحسن النمو المتوقع في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام ٢٠١٦ حالة عامة من التعافي، بل يعكس في معظمه ركوداً أقل عمقا أو عودة جزئية إلى الأوضاع الطبيعية في البلدان التي شهدت تعثراً اقتصادياً في عام ٢٠١٥ (بما فيها البرازيل وروسيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط)، وآثار زيادة تحسن النشاط في الاقتصادات المتقدمة، وتخفيف العقوبات على جمهورية إيران الإسلامية.

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الاقتصادات النامية ذات الدخل المنخفض إلى ٤,٨% في عام ٢٠١٥، هبوطاً من ٦% في ٢٠١٤، وهو ما يرجع في جانب منه إلى ضعف أسعار السلع الأولية واشتداد الأوضاع المالية العالمية المتوقعة. ولا تزال بعض البلدان (مثل جمهورية قبرغيزستان وموزامبيق) تسجل عجزاً كبيراً في حساباتها الجارية، مستفيدة من سهولة

الوصول إلى المدخرات الأجنبية ووفرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في البلدان الغنية بالموارد، ومن ثم فهي معرضة للصدمات المالية الخارجية بشكل خاص.

زيادة مخاطر التطورات السلبية

ونظرا لتوزيع المخاطر المحيطة بأفاق المدى القريب، فإن احتمال تحقيق نمو عالمي أقل من المستوى المتوقع أكبر من احتمال تجاوز التوقعات. ويحدد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي التحولات المهمة التي يمكن أن تعطل التعافي العالمي، وهي تتضمن ما يلي:

- انخفاض أسعار النفط وسبل أولية أخرى، مما يعقد الآفاق المتوقعة لمصدري السلع الأولية الذين يواجه بعضهم بالفعل ظروفًا مبدئية متأزمة (مثل روسيا وفنزويلا ونيجيريا)، رغم النفع الذي يحققه للبلدان المستوردة لهذه السلع.
- تباطؤ النشاط في الصين بدرجة أكبر من المتوقع، إذا تبين أن استعادة التوازن المتوقعة عن طريق زيادة النمو القائم على السوق والمدفوع بالاستهلاك تنطوي على تحديات تفوق التوقعات.
- حدوث تحولات مربكة في أسعار الأصول وزيادة التقلب في الأسواق المالية، وهو ما يمكن أن ينطوي على تحول في مسار التدفقات الرأسمالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وبالإضافة إلى ذلك، قد ينشأ التقلب في الأسواق إذا ما تجددت المخاوف بشأن النمو الممكن في الصين، ومستقبل اليونان في منطقة اليورو، وتأثير الانخفاض الحاد في الأسعار، وأثار انتقال العدوى.
- يمكن أن يتسبب ارتفاع سعر الدولار الأمريكي في ظهور مخاطر تمويلية ومخاطر على الميزانيات العمومية بالنسبة للمدينين بالدولار الأمريكي، وخاصة في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة التي شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة كبيرة في دين الشركات المحرر بالدولار.
- زيادة التوترات الجغرافية-السياسية في أوكرانيا أو الشرق الأوسط أو أجزاء من إفريقيا، وهو ما يمكن أن يقوض الثقة.

تعزيز السياسات لتجنب فح النمو المنخفض

يشدد التقرير على ضرورة أن يظل رفع النمو الفعلي والممكن أولوية بالنسبة للسياسات. وسيطلب هذا الجمع بين دعم الطلب والإصلاحات الهيكلية.

ففي الاقتصادات المتقدمة، لا يزال من الضروري اتباع سياسة نقدية تيسيرية، إلى جانب أدوات السلامة الاحترازية الكلية لاحتواء المخاطر المحيطة بالقطاع المالي، كما ورد في التقرير. وعلى جانب المالية العامة، ينبغي إعطاء دفعة تنشيطية في البلدان التي لا تزال تمتلك حيزًا كافيًا لإجراء هذا التنشيط، على غرار ألمانيا، لدفع عجلة الاستثمار الحكومي، وخاصة لتوفير بنية تحتية عالية الجودة.

وبالطبع، فإن الإصلاحات الهيكلية تختلف حسب احتياجات البلدان، ولكن ركائزها الأساسية تتضمن تدابير لزيادة المشاركة في سوق العمل، وتيسير عملية التصحيح في سوق العمل، ومعالجة تركة الديون المفرطة، وتخفيض الحواجز التي تعرقل الدخول إلى أسواق المنتجات، وخاصة في مجال الخدمات.

وقد اكتسب كثير من الأسواق الصاعدة مزيداً من الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية. ويفضل زيادة مرونة سعر الصرف، وارتفاع احتياطات النقد الأجنبي، وزيادة الاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل الخارجي بالعملة المحلية، وأطر السياسات الأقوى بوجه عام، أصبح كثير من البلدان في مركز أقوى يسهل التعامل مع زيادة التقلبات.

ومع ذلك، فنظراً للبيئة الخارجية الأكثر تشابكاً، تواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مفاضلة صعبة بين دعم الطلب في سياق تباطؤ النمو الفعلي والممكن من ناحية وتقليص مواطن الضعف من ناحية أخرى. ويتفاوت النطاق المتاح لتيسير السياسات تفاوتاً كبيراً عبر البلدان، تبعاً لأوضاع الاقتصاد الكلي ومدى الحساسية لصدمات أسعار السلع الأولية، وكذلك مواطن الضعف الخارجية والمالية وذات الصلة بالمالية العامة.

فعلى سبيل المثال، ينبغي للبلدان المصدرة للسلع الأولية أن تتكيف مع انخفاض الإيرادات المرتبطة بهذه السلع - بالتدريج إذا كانت قد كونت احتياطات مالية أثناء ارتفاع أسعار السلع الأولية، وبسرعة أكبر إذا لم يكن الحال كذلك. وفي البلدان المصدرة للسلع الأولية التي تطبق نظاماً مرناً لسعر الصرف، يمكن أن يساعد تخفيض سعر العملة على تعويض أثر خسائر معدلات التبادل التجاري على الطلب. ولكن التغيرات الحادة في أسعار الصرف يمكن أن تتسبب أيضاً في تفاقم مواطن الضعف المرتبطة بزيادة الرفع المالي في الشركات والتعرض لمخاطر العملة الأجنبية. وبالتالي، ينبغي عدم إغفال اعتبارات الاستقرار المالي عند تحديد سياسة سعر الصرف. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تعمل البلدان على تنويع اقتصاداتها. ومما يمكن أن يساعد على تنويع قواعد الصادرات إجراء إصلاحات هيكلية موجهة لرفع الإنتاجية وإزالة الاختناقات التي تواجه الإنتاج.

أحدث توقعات صندوق النقد الدولي

من المرجح أن يكون النمو العالمي أضعف في العام الجاري مقارنة بالعام الماضي، مع تحسن التوقعات في الاقتصادات المتقدمة وتباطؤ النشاط للعام الخامس على التوالي في الأسواق الصاعدة. (التغير %)

الفرق عن توقعات عدد يوليو ٢٠١٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ^١	توقعات		٢٠١٤		
	٢٠١٥	٢٠١٦			
٠,٢-	٠,٢-	٣,٦	٣,١	٣,٤	الناتج العالمي
٠,٢-	٠,١-	٢,٢	٢,٠	١,٨	الاقتصادات المتقدمة
٠,٢-	٠,١	٢,٨	٢,٦	٢,٤	الولايات المتحدة
٠,١-	٠,٠	١,٦	١,٥	٠,٩	منطقة اليورو
٠,١-	٠,١-	١,٦	١,٥	١,٦	ألمانيا
٠,٠	٠,٠	١,٥	١,٢	٠,٢	فرنسا
٠,١	٠,١	١,٣	٠,٨	٠,٤-	إيطاليا
٠,٠	٠,٠	٢,٥	٣,١	١,٤	إسبانيا
٠,٢-	٠,٢-	١,٠	٠,٦	٠,١-	اليابان
٠,٠	٠,١	٢,٢	٢,٥	٣,٠	المملكة المتحدة
٠,٤-	٠,٥-	١,٧	١,٠	٢,٤	كندا
٠,٤-	٠,٤-	٢,٧	٢,٣	٢,٨	اقتصادات متقدمة أخرى
٠,٢-	٠,٢-	٤,٥	٤,٠	٤,٦	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٧-	٠,٥-	٠,٥	٢,٧-	١,٠	كومنولث الدول المستقلة
٠,٨-	٠,٤-	٠,٦-	٣,٨-	٠,٦	روسيا
٠,٥-	٠,٨-	٢,٨	٠,١-	١,٩	ما عدا روسيا
٠,٠	٠,١-	٦,٤	٦,٥	٦,٨	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٠	٠,٠	٦,٣	٦,٨	٧,٣	الصين
٠,٠	٠,٢-	٧,٥	٧,٣	٧,٣	الهند
٠,٢-	٠,١-	٤,٩	٤,٦	٤,٦	آسيان-٢٥ ^٢
٠,١	٠,١	٣,٠	٣,٠	٢,٨	أوروبا الصاعدة والنامية
٠,٩-	٠,٨-	٠,٨	٠,٣-	١,٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,٧-	١,٥-	١,٠-	٣,٠-	٠,١	البرازيل
٠,٢-	٠,١-	٢,٨	٢,٣	٢,١	المكسيك
٠,١	٠,١-	٣,٩	٢,٥	٢,٧	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٠,٢-	٠,٦	٢,٢	٣,٤	٣,٥	المملكة العربية السعودية
٠,٨-	٠,٦-	٤,٣	٣,٨	٥,٠	بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
٠,٧-	٠,٥-	٤,٣	٤,٠	٦,٣	نيجيريا
٠,٨-	٠,٦-	١,٣	١,٤	١,٥	جنوب إفريقيا
٠,٤-	٠,٣-	٥,٨	٤,٨	٦,٠	البلدان النامية ذات الدخل المنخفض

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠١٥.

^١ تنتج الفروق عن تقريب الأرقام في مستجدات عدد يوليو ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

^٢ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيت نام.

روابط ذات صلة:

[طالع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي](#)

[شاهد المقابلة مع السيد أويستلند](#)

[طالع التدوينة](#)

[إلى أين يتجه مصدرو السلع الأولية](#)

[أسعار الصرف تؤثر على التجارة](#)

السيدة لاغارد تدعو لتعزيز السياسات